الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/C.5/48/73
19 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
اللجنة الخامسة
البند ١٢٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

إلغاء ١٩ وظيفة في مكتب شؤون المؤتمرات

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام، في الفقرة ٤١ من الجزء الثاني من قرارها ٢٢٨/٤٨ أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين المستأنفة، تقريرا يبرر فيه مقترحاته المتعلقة بإلغاء ١٩ وظيفة في مكتب شؤون المؤتمرات ويصف فيه بدقة أثر تلك المقترحات على أنشطة المكتب وعلى إنجاز البرامج، وأن يقدم مقترحات في هذا الصدد.

٢ - ومن الوظائف الـ ١٩ المقترح إلغاؤها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (انظر A/48/6، الفقرة ٢٥ هاء - ٩)، هناك ١٦ وظيفة في خدمات الترجمة التحريرية، ووظيفتان في خدمات الترجمة الشفوية ووظيفة في خدمات النشر. وسيعوض إلغاء وظيفتي الترجمة الشفوية تعيين مترجمين شفويين بالتعاقد الحر، حسب الحاجة، لكفالة إنجاز البرامج.

ثانيا - تطور حجم العمل في الترجمة التحريرية في المقر

٣ - أصبحت الاحصاءات الفعلية لحجم العمل بالنسبة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ متاحة منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٨، وأعيد النظر في الافتراضات التي استندت اليها مقترحات الميزانية. وتظهر الاحصاءات أن حجم العمل في مجال الترجمة التحريرية في المقر زاد بنسبة ١٩,٥ في المائة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٢ عما كان عليه في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، عندما كان حجم العمل في مجال الترجمة التحريرية قد عاد بالفعل الى المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة المالية لعام ١٩٨٧. ولوضع حجم العمل هذا في المنظور، تم تجميع

240594 240594 94-22108

الاحصاءات، بالاستفادة من الميزانيات البرنامجية المقترحة التي ترجع الى الفترة ١٩٧٢-١٩٧٣، وهي مبينة في الجدول أدناه.

إحصاءات حجم العمل بالنسبة للترجمة التحريرية، المقر، ١٩٧٢ - ١٩٧٣[أ]

فترة السنتين	بآلاف الكلمات	التغير بالنسبة المئوية بالمقارنة بفترة السنتين السابقة
١٩٧٣-١٩٧٢	١٣٦ ٢٤٢	
١٩٧٥-١٩٧٤	١٥٠ ٩٣٢	١٠,٨
١٩٧٧-١٩٧٦	١٤٦ ١٦١	- ٣,٢
١٩٧٩-١٩٧٨	١٤١ ٣٨٦	- ٣,٣
١٩٨١-١٩٨٠	١٣٢ ٠٨٨	- ٦,٦
١٩٨٣-١٩٨٢	١٦١ ١٤٠	٢٢,٠
١٩٨٥-١٩٨٤	١٥٣ ٥٠٠	- ٤,٧
١٩٨٧-١٩٨٦	١٤٩ ٨٠٤	- ٢,٤
١٩٨٩-١٩٨٨	١٤٠ ٦٨٩	- ٦,١
١٩٩١-١٩٩٠	١٥٤ ٧٧٨	١٠,٠
١٩٩٣-١٩٩٢	١٨٤ ٩٢٤	١٩,٥

(أ) باستثناء الترجمة التحريرية التعاقدية.

٤ - كما يتبين، كانت الكلمات البالغ عددها ١٨٤,٩ مليون كلمة، أي ما يساوي ٣٠٣ ٥٦٠ من الصفحات التي ترجمت و/أو روجعت في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ أعلى مستوى تم التوصل اليه في أي وقت مضى. والزيادة البالغة ١٩,٥ في المائة عن فترة السنتين السابقة، تقابل اسقاطات حجم العمل في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ التي تتجاوز مستوى ١٩٩٠-١٩٩١ بنسبة ١١,١ في المائة. وهكذا كان على خدمات اللغات أن تواكب مستوى الطلب، خاصة قرب نهاية عام ١٩٩٣، لم يكن يتسنى التنبؤ به على أساس الخبرة السابقة.

٥ - وثمة حاجة الى تحليل الأسباب الكامنة وراء هذا المستوى من الطلب. ومما لا شك فيه، أن زيادة نشاط مجلس الأمن تمثل عاملا رئيسيا. ولتوضيح ذلك، عقد مجلس الأمن ١٢٤ اجتماعا في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩، و ١٢٣ اجتماعا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ و ٣٠٤ اجتماعات في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وارتفع عدد المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته من ١٤٢ في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ الى ١٩٥ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ و ٤٤١ في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وزاد حجم العمل في مجال الترجمة التحريرية فيما يتعلق بالأنشطة السياسية وأنشطة مجلس الأمن من ٦٠٠ ٣٩ صفحة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ الى ٥٠٠ ٧١ صفحة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ و٣٠٠ ١٦٠ صفحة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وعلاوة على متطلبات مجلس الأمن ذاته، أدى توسيع نطاق عمليات حفظ السلم كذلك الى زيادة ما يتصل بها من أعمال الجمعية العامة التي توافق على تمويل هذه العمليات. ثم ان هناك مجالات أنشطة جديدة أخرى، مثل التنمية المستدامة. وقد تكون كثرة الوثائق طابعا تتسم به المراحل الأولى من عمليات وضع البرامج، عندما تحدث، نموذجيا، طفرة في النشاط لدى القيام بدراسة مسألة جديدة في مجال السياسات من مختلف الجوانب. وتجربة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ تذكّر في بعض النواحي بالطفرة التي حدثت في النمو في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي في السبعينات وأوائل الثمانينات. ويمكن الاشارة الى أن هذا التطور أعقبه اتخاذ تدابير لمراقبة الوثائق والحد منها.

٦ - ويقدّر الأمين العام اعتراف الدول الأعضاء بالحاجة الى تعزيز التدابير الرامية الى مراقبة الوثائق والحد منها. وقد أوصت لجنة المؤتمرات بوجه خاص باتخاذ تدابير جديدة لكفالة الانتفاع على الوجه الأمثل بخدمات المؤتمرات (A/48/32/Rev.1، المرفق الثاني) وحثت الهيئات الحكومية الدولية على تحسين اجراءاتها وتخفيض احتياجاتها من الوثائق، بما في ذلك احتياجاتها من محاضر الاجتماعات. وأوصت الجمعية العامة بأن تنفذ جميع الأجهزة الفرعية هذه التدابير، حسب الاقتضاء (القرار ٢٢٢/٤٨). وأنشأ الأمين العام فرقة عمل مشتركة بين الادارات لإنفاذ الأنظمة المتعلقة بمراقبة الوثائق والحد منها، لاسيما قيام الادارات الفنية بتقديم الوثائق الى مكتب شؤون المؤتمرات في حينها لتجهيزها، والتقيد بالحد الأقصى لحجم الوثائق، ولتوجيه انتباه الدول الأعضاء أيضا الى آراء الأمين العام بشأن المجالات التي يمكن أن تخفض فيها الوثائق.

٧ - ولم تحدث زيادة في حجم العمل فحسب، بل حدثت أيضا تغييرات كبيرة في الجدول الزمني للمؤتمرات، الأمر الذي غير خطة الاجتماعات. وقد ظلت الجمعية العامة تعقد دورات مستأنفة بصورة متزايدة في النصف الأول من العام، وغيّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي توقيت ومكان اجتماعاته. علاوة على ذلك، حدثت تغييرات أخرى في عدد الاجتماعات وتوزيعها مع إعادة تشكيل الهيئات الحكومية الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من أن بعض هذه التغييرات يتمشى وتوصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة[1]، كما وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٢١٣/٤١، إلا أن هذه التغييرات تزيد من عدم إمكانية التنبؤ بخطة الاجتماعات في هذه المرحلة.

ثالثا - الأساس المنطقي لإلغاء الوظائف الـ ١٩

٨ - ينبغي النظر في إلغاء ١٩ وظيفة في مكتب شؤون المؤتمرات في إطار المستوى العام للموارد المطلوبة في الفرع ٢٥ هاء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وفي العادة، فإن الموارد الدائمة لخدمة المؤتمرات تبرمج عند حد أدنى من مستويات حجم العمل المتوقع وتزاد عند الاقتضاء عن طريق استخدام موظفين مؤقتين. ويمكّن هذا من تكييف مستوى تدبير الموظفين مع ذروة الاحتياجات في حجم العمل في أوقات محددة من السنة ولتجنب تكاليف القدرة غير المستخدمة. علاوة على ذلك، اقترح الأمين العام موارد إجمالية للموظفين الدائمين والمؤقتين، بما في ذلك إجراء زيادة كبيرة في الاعتماد الخاص بالموظفين المؤقتين مقارنة بالاعتماد الأولي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، استنادا إلى مستوى النفقات الفعلية المقدرة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣.

٩ - وإذا أخذت الميزانية البرنامجية المقترحة للأمين العام الى جانب إلغاء الوظائف الثابتة الـ ١٩، فإنها تنطوي على تحويل بعض الموارد من الوظائف الدائمة إلى الوظائف المؤقتة، إلا أنها لا تؤدي إلى تخفيض إجمالي الموارد المقترحة للتوظيف في مكتب شؤون المؤتمرات. ووفقا لذلك، فإن إلغاء ١٩ وظيفة ثابتة ينبغي ألا يحدِث، بحد ذاته، أثرا معاكسا في إنجاز خدمات المؤتمرات في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. أما التأخيرات في إصدار الوثائق وأي تدهور محتمل في النوعية مما يمكن عزوه إلى العوامل الموجزة في الفقرات ٣ إلى ٧ أعلاه، بما في ذلك قيام الإدارات الفنية بتقديم الوثائق في وقت متأخر، فسيتم التطرق لها في سياقاتها ذات الصلة.

١٠ - علاوة على ذلك، وكما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة، ستستمر الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاجية في خدمات المؤتمرات من خلال تحسين الإدارة ومواصلة الاستثمار في المبتكرات التكنولوجية. ويجري كذلك استكشاف نقل مهام العمل فيما بين مراكز المؤتمرات استكشافا كاملا من أجل تحسين الاستفادة من القدرات بوجه عام. وسيعزز التعاون مع الأمانات الفنية والتقنية لكفالة استخدام الموارد بأقصى قدر من الكفاءة، وستنفذ التدابير التي وافقت عليها الهيئات الحكومية الدولية من أجل تخفيض الاحتياجات من الوثائق ومن الترجمة الشفوية. وكما طلبت الجمعية العامة، يقوم الأمين العام باستعراض احتياجات مكتب شؤون المؤتمرات في مجالات التنظيم والإدارة والموارد.

رابعا - استنتاجات

١١ - امتثالا لقراري الجمعية العامة ١٩٠/٤٦ و ٢٠٢/٤٧ جيم، يواصل الأمين العام استعراض تنظيم وإدارة مكتب شؤون المؤتمرات. وفي الفقرة ٤٢ من الجزء الثاني من القرار ٢٢٨/٤٨، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم دراسة شاملة عن الاحتياجات من تنظيم خدمات المؤتمرات وإدارتها ومواردها البشرية تكون أساسا للنظر في مقترحاته بشأن الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وينوي الأمين العام استعراض مستوى القدرة الدائمة لخدمات المؤتمرات كجزء من تلك الدراسة، وينوي، استنادا إلى النتائج،

وضع مقترحات في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وكجزء من تلك الدراسة، ينوي الأمين العام أيضا أن يستعرض الطرق المستخدمة للتنبؤ بالطلبات ومحاولة وضع نظام معلومات أفضل فيما يتعلق بالتكاليف من شأنه، على المدى الطويل، أن يسهل للدول الأعضاء تقدير حجم الخدمات التي ترغب في أن تـُزوَّد بها ونوعيتها وحسن توقيتها وتكاليفها.

١٢ - كذلك قررت الجمعية العامة، في الفقرة ١٦ من القرار ٢٠٢/٤٧ باء، أن تجري، في دورتها التاسعة والأربعين استعراضا شاملا لعدة أمور منها الحاجة إلى المحاضر الحرفية والمحاضر الموجزة وجدواها وحسن توقيت إصدارها، وذلك على أساس تقرير يقدمه الأمين العام. وطلبت الجمعية العامة في دورتيها السابعة والأربعين والثامنة والأربعين من الهيئات الحكومية الدولية أن تعيد النظر في حقها من المحاضر الحرفية أو المحاضر الموجزة. وعليه فإن الجمعية العامة قد تعدل هذه الاستحقاقات نتيجة لما ستجريه من مداولات أثناء الدورة التاسعة والأربعين، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لمتطلبات خدمة المؤتمرات.

١٣ - وفي هذا الظرف، من الصعب التنبؤ بكيفية تطور الطلبات المتعلقة بخدمات المؤتمرات. علاوة على ذلك، وكما يتبين من الإحصاءات المتعلقة بالسنوات الـ ٢٠ الماضية، قد يتغير حجم العمل من فترة سنتين إلى الفترة التي تليها. وفي الوقت ذاته، ظلت الإنتاجية تتزايد، ومع استمرار تطبيق الابتكارات التكنولوجية، وينبغي أن يستمر هذا الاتجاه. وينوي الأمين العام أن يبقي العلاقة بين متطلبات خدمة المؤتمرات والنمو البرنامجي قيد الاستعراض بغية كفالة تحقيق مستوى مقبول ونوعية مقبولة للخدمات. كما سيـُواصل استعراض مسألة تحقيق توازن سليم بين الموظفين الدائمين والموظفين المؤقتين.

الحواشـــي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49).

- - - - -